



اسم المقال: التعددية السياسية في السنغال

اسم الكاتب: أ.م.د. حميد فرحان الراوي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/71>

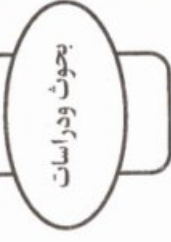
تاريخ الاسترداد: 2026/05/11 21:52 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



التعددية السياسية في السنغال


الدكتور
حميد فرحان الراوي^(*)

المقدمة

تعاني الدول الأفريقية، البالغ عددها أكثر من ٧٠٠ مليون نسمة الكثير من الأزمات في ميادين عدة، رغم أن سكانها يمثلون ٣١% من سكان العالم أعطت أكثر من ٨ ملايين قتيل بسبب الحروب، وفيها أكثر من ١٠ ملايين لاجئ، وفي هذه القارة البكر أكثر من ٢٨ مليون مريض، إضافة إلى أكثر من ٤٠ مليون طفل غير قادرين للذهاب إلى المدرسة الابتدائية، زيادة على الأزمات الكثيرة في ميدان التنمية ومن أهمها أزمة الديمقراطية، وأزمة الشرعية السياسية-أزمة الاستقرار السياسي، أزمة الاندماج السياسي، عموماً فإن هذه الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك القارة مرتبط جميعاً بعضها ببعض الآخر التي تعانيها هذه الدول، ويعبر هذا الارتباط عن طبيعة العملية الإنمائية. باعتبارها عملية كلية شاملة متعددة الأهداف وأساسها التفاعل الديناميكي المستمر بين أبعادها المتنوعة^(*).

ومنتناول التعددية السياسية في جزء مهم من هذه القارة المهمشة، إلا وهي الجمهورية السنغالية، لما لها من أهمية وتميز عن بقية دول القارة التي تعاني من أزمة بناء الدولة، وبالرغم من وجود نماذج للتعددية السياسية في القارة الأفريقية، لاسيما في دول الشمال الإفريقي (العرب) فإن دول جنوب الصحراء، تندر فيها أنظمة للتعددية الحزبية أو السياسية للعديد من الأسباب، من أهمها هيمنة نظام الحزب الواحد، الذي لا يزال يتمتع بوجود قوي وسيطرة في العديد من الأنظمة السياسية في تلك الدول^(**).

وفي هذا البحث سوف نسلط الضوء على التعددية الحزبية في السنغال. الدولة الأفريقية المتميزة عن الكثير من دول القارة، حيث تتفرد ببعض الصفات لأسباب كثيرة سوف نتعرف عليها من خلال البحث، الذي قسم إلى أربعة مباحث إضافة إلى المقدمة والخاتمة.

(*) امتاخذ مساعد في كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

ففي المبحث الأول خصص لنبذة تاريخية وجغرافية، حيث سلط الضوء في هذا المبحث على التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والتعريف بالسنغال وموقعها الجغرافي وأهميته، إضافة إلى الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إلى القارة الأفريقية والعالم.

أما المبحث الثاني فقد خصص للنظام السياسي والهيكل النظمي للدولة والأحزاب والشؤون الإدارية، والدستور والتطور السياسي والبرلمان والتطبيقات الديمقراطية داخل النظام.

أما المبحث الثالث فقد ركز على التعددية السياسية والحزبية في الحياة اليومية، والاستقرار المستمرة، حيث أنها أفضل الدول في القارة الأفريقية لخلوها من الاضطرابات والانقلابات العسكرية قياساً لدولة المنطقة وقد بلغ عدد الأحزاب السياسية أكثر من ١٨ حزباً سياسياً إضافة إلى التيارات المختلفة...

أما المبحث الرابع فقد انصب الحديث فيه على الأوضاع السياسية والاستنتاجات والآفاق المستقبلية للتعددية السياسية في السنغال، حيث أن المجتمع السنغالي مكون من مجموعة أقاليم وفيه التناقضات الاثنية والقبلية والطائفية والحزبية، فالسنغال بالرغم من مشاكلها الخاصة (امثال الديون وانخفاض سعر الفول، وانخفاض

العملة والجفاف، وكثرة الإفات الزراعية، وهجرة الايدي الماهرة)، فقد تمكنت من تحقيق الكثير من الامور والانجازات.

إن هذا البحث هو محاولة لتسليط الضوء على العوامل والمؤثرات التي اسهمت في رسم وتحديد التعددية السياسية في السنغال، وانعكاسها على طبيعة العلاقات الدولية في القارة الافريقية بشكل عام وغرب افريقيا بشكل خاص، إضافة الى دراسة تلك العلاقات وأهميتها سلباً وإيجاباً لصالح شعوب المنطقة التي عانت من الاستعمار والقهر والاستعباد. ثم جاءت ميزة الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ولكن بعد أكثر من أربعين عاماً على هذا الاستقلال نجد بأن الأوضاع لن تتغير كثيراً نحو الاحسن وإن هناك اساءات كثر مما جعل احد القادة يعلنها بصراحة قائلاً: "لقد اسأنا ادارة شؤوننا الداخلية لنعود، واليوم نحن نعاني من الازمات المتركمة".

المبحث الاول

نبذة تاريخية وجغرافية عن جمهورية السنغال

الموقع: تقع جمهورية السنغال في أقصى غرب القارة الافريقية، مجاورة الى المحيط الاطلسي من الغرب والشمال، وتحدها كل من موريتانيا شمالاً وغينيا بيساو من الجنوب، وغينيا وجامبيا ومالي شرقاً وتشترك مع هذه

اللغة العربية حيث انها لغة القرآن والدين واللغة الإنكليزية والألمانية والأسبانية يمكن اعتبار احدى هذه اللغات اضافة الى اللغة الفرنسية اللغة الرسمية ويدين معظم الشعب السنغالي بالدين الاسلامي، ولبقية الاديان الحرية التامة في معتقداتهم الدينية من غير المسلمين^٢.

كانت السنغال تحت السيطرة الاستعمارية، حيث ان فرنسا تعتبر دكاكر مركز السيطرة على غرب القارة الافريقية، ومقر الحكم فيها وكانت دكاكر وسانت لويس، وهذه المنطقة تعرف بباريس افريقيا، ويتركز فيها الفرنسيون حيث تعتبر مركز الحضارة والثقافة وتصدر فيها الجرائد والمجلات ومنها توزع الى مناطق القارة، حيث ان معظم الصحف (الفرنسية) مثل (الفوجارو) والليموند (باري-داكار) و(ابنجان) واكثرها لا تعبر عن ارادة الشعب، وإنما هي أدوات (دعائية) لجهات فرنسية مختلفة تبث من خلالها ما يخدم اهدافها واغراضها وتثبت الافكار الاستعمارية التي تهتم بها فرنسا حيث تؤكد على الجوانب الثقافية. فجريدة (افريك نوفر) تصدرها الإرسالية الكاثوليكية في افريقيا الفرنسية وهي تناصر سياسة الحزب الكاثوليكي في فرنسا وتنتشر مبادئه بجانب مبادئ الإرسالية التبشيرية، اضافة الى جريدة اخرى فلسفتها هي الفلسفة التقليدية الفرنسية

الدول بحدود طولها ٢٦٤٠ كيلومتر مع جامبيا، ٧٤٠ كيلومتر وغينيا ٣٣٠ كيلو متر وغينيا بيساو ٣٣٨ كم ومالي ٤١٩ ومع موريتانيا ٨١٣ كيلو متر وساحل طولها ٥١٣ كيلومتر، وتعتبر السنغال واحدة من الدول الافريقية المهمة، من حيث الموقع الجغرافي، وهي بمثابة همزة الوصل بين اوروبا الغربية والأمريكيتين الشمالية والجنوبية وافريقيا وتمر في موانئها الجوية الطائرات المغادرة من اوروبا الى امريكا من الشمال والجنوب كما ترسو في موانئها البحرية بعض السفن المغادرة الى امريكا واوروبا الغربية والشرق الاقصى اسيا^٣.

وللسنغال حدوده المشتركة مع دول الجوار الجغرافي منها حدود طبيعية واخرى صنعها الاستعمار مائية تفصلها عن القارة الامريكية-الشمالية والجنوبية (وهي المحيط الاطلسي) كما تبلغ مساحتها ١٩٦٠٠٠ كيلومتر مربع، معظم اراضيها سهلة ولا توجد فيها جبال الا في المناطق الشرقية. اما عدد سكانها فيبلغ (٩,٩٨٧,٤٩٤) نسمة كما يبلغ معدل النمو السكاني في السنغال ٢,٩٤% لسنة ٢٠٠٠ (حسب إحصائية عام ٢٠٠٠) وعاصمتها دكاكر اهلها يدينون بالاسلام حيث نسبة المسلمون ٩٢%، الاعتقادات الاخرى ٦% المسيحيون ٢% (واكثرهم من الكاثوليك البراف) واللغة الرسمية للبلاد هي الفرنسية، والغينية، وولف، بولادية، جولية وغيرها. اضافة الى

في الاندماج والترويج لمصالح فرنسا وهي (أفريقيا الغربية الفرنسية) أما حزب التجمع الوطني السنغالي يصدر (أفريك نوار) باللغة الفرنسية ولا يشغل الصحيفة بالنضال السياسي بقدر ما يشغلها بالأصلاحي الاجتماعي. في ظل الاتحاد مع فرنسا وهو قمة المثل، على ما ينال الفعلية الأفريقية من الاستقلال^٢.

أما الإسلام فقد دخل السنغال عن طريق المغرب العربي، حيث العلاقات وحركة التجار المغاربة يتردون على غرب أفريقيا، فقامت بينهم وبين سكان البلاد علاقات مصاهرة وتعاون، وقد أعجب أهل البلاد بالدين الإسلامي فاعتنقوه لما فيه من دعوة للحق والخير والشرف والتوحيد لله. حتى أن بعض ملوك المنطقة اعتنقوا الإسلام واتخذوا من التجار العرب وزراء لهم ومقربين، وكان ذلك منذ عام ١٠٦٠ ميلادية وقد تأسست مملكات إسلامية في غرب أفريقيا منذ عام ١٣١٥م أي أن الإسلام عرف طريقه إلى السنغال بوقت مبكر منذ أكثر من عشرة قرون وهي الآن تشهد صحوة إسلامية. ونهضة فكرية وتوجه نحو اللغة العربية حيث الفكر الإسلامي هو دين الأغلبية^٣.

وفي العصر الحديث أي بعد الاستقلال، تراس نظام الحكم فيها أول رئيس للجمهورية ليوبولد سنغور^(٤) منذ عام ١٩٦٠ وحتى نهاية عام ١٩٨٠

حيث حل محله السيد عبدو ضيوف وهو مسلم الديانة ومن أكبر القبائل السنغالية (الولوف) وهو الآن الأمين العام لمنظمة الفرونكفونية التي تمثل أكثر من ٣٠% من مجموع السكان، كما أن سنغور لعب دوراً مهماً في السياسة السنغالية وكان لتعيينه وزيراً في الحكومة الفرنسية لشؤون الثقافة والتعليم والعدل في عام ١٩٥٩. وعقد مؤتمر في باماكو عام ١٩٥٨ حضره زعماء السنغال وداهومي وفولتا العليا لمناقشة قيام اتحاد فدرالي بين الدول الأربعة، وعندما أجريت الانتخابات لانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية، فاز أعضاء الاتحاد التقدمي السنغالي الذي يتزعمه سنغور بمقاعد الجمعية الثمانية، وفي هذه الأثناء انسحبت كل من بوركينا فاسو وبنيين من اتحاد مالي المفتوح^٥.

وبذلك ضم اتحاد مالي الذي انشي في آذار عام ١٩٥٩ كل من (السنغال-السودان-غينيا-مالي) وأصبح سنغور عضواً في مجلس اتحاد مالي ثم رئيساً له بعد ذلك وفي سنة ١٩٦٠ استقلت مالي استقلالاً تاماً، وفي آب من العام نفسه حصلت الخلافات والصراعات بين الزعماء الماليين والسنغاليين إلى مداها حول انتخاب الرئيس وفي ١٦ آب ١٩٦٠ تم إنهاء الاتحاد بانسحاب السنغال منه، وسامت العلاقات بين البلدين وتوقف خط السكة الحديد بين باماكو ودكار. وفي تشرين أول ١٩٦٠

حضرت السنغال الاجتماع الذي دعا اليه رئيس ساحل العاج (هوقيه بولتي) دول افريقيا الفرنسية السابقة في ابيدجان.^١

الاوزون، وتلوث السفن، والاراضي الرطبة، صيد الحيتان وغيرها من الامور الاخرى.^٢

اما المجاميع القبلية التي تسكن السنغال فأكبر قبيلة هي (الولوف) تشكل نسبة ٣٠,٤٣% ثم بولار ٨,٢٣%, سرر ٧,١٤%, جولا ٧,٣% وماندنكا ٣%, سونتوك ١,١%, يوروبز ولياتيز ١% واخرون ٤,٩% فضلا الى (الفولاني) والبربر والماندنجو والتكاريو والعرب والاوروبيين، عموماً فان السكان هم خليط من مجاميع قبلية او اثنية اكثرهم من الزنوج، وحدثهم العقيدة الاسلامية، وزادت اوصار المصاهرة بينهم، ومنهم المور البيض ويطلق عليهم حراطين (Harrtin) وهم الزنوج المعنوقين، أي الذين كانوا عبيداً وحرروا، وبما ان هذه القارة الكبيرة قارة افريقيا، لم يكن فيها قبل عام ١٩٤٥ غير ثلاث دول اعضاء في الامم المتحدة هي (مصر، ليبيا، اثيوبيا) الا ان حركات التحرر والاستقلال بعد عام ١٩٦٠ ونتيجة الكفاح والنضال المستمر والصدامات مصالح وحروب متعددة^٣. ونتيجة للسياسة الاسرائيلية التي ظهرت في القارة بوجهها القبيح والتغلغل بوساطة مؤسساتها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والتجارية، على الساحة الافريقية. وافريقيا هي القارة التي تلد الدول المستقلة بعد تصفية الاستعمار القديم، بصورته التقليدية،

ومن المعروف تمثل السنغال اهمية خاصة بين دول افريقيا الغربية، لما لها من شواطئ على الساحل الاطلسي، حيث تستقطب الاف السائح الاوروبيين، ويذكر ذلك عليها مبالغ مهمة من العملات الصعبة، الا ان العادات والتقاليد الاجتماعية والتمسك بمبدأ الدين الحنيف، تحول دون التوسع في مجال السياحة، وبالرغم من وجود الزراعة والصناعة والتجارة، الا ان نسبة البطالة في البلاد تصل ٢٠% وهي عميقة الاثر حيث تعد البطالة مزمنة، مما دفع الى جنوح الاحداث والادمان على العقار وبالرغم من المصادر الطبيعية مثل (الاسماك، فوسفات، معدن حديد) واستخدام اليابسة ارض صالحة للزراعة للمحاصيل الشتوية ١٢% والمراعي الطبيعية بحدود ١٦% ونسبة الغابات ٥٤% واخرى ١٨% في الشرق اما الاراضي المروية تقدر بـ ٧١٠ كيلومتر مربع، الا ان الكوارث او المخاطر الطبيعية تؤثر بشكل سلبي في الاقتصاد السنغالي حيث الفيضانات، نتيجة الاراضي المنخفضة فصلياً، ثم الجفاف بين مدة واخرى، فضلاً عن البيئة القاسية حيث ثعريّة التربة، والاراضي البور والفاحلة، اضافة على الحياة في البحر والملاحة، والاختبارات النووية، وحماية طبقة

فالسنگال من الدول التي ظلت ضد المصالح الاسرائيلية على الرغم من ظروفها والى جانب القضايا العربية، فالرئيس السنغالي عبد اللاي واد هو رئيس لجنة "من اجل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة" اضافة الى العلاقات العربية السنغالية نتيجة الانسجام الذي تشهده العلاقات المغربية السنغالية بشكل خاص والعلاقات العربية السنغالية بشكل عام^١.

اما المناخ في السنغال فهو مناخ استوائي حار رطب، فصل ممطر (من ايار الى تشرين الثاني) له رياح جنوبية شرقية قوية، وفصل جاف (كانون اول الى نيسان) ويمتاز برياح حارة جافة، اما التضاريس الطبيعية، عادة منخفضة، هذه الطبيعة ربما تكون قاسية تحتاج الى مقاومة ونشاط للتغلب على الحياة الصعبة، وهذه الحياة تؤثر بشكل سلبي في الاستقرار فقد تزداد الهجرة اذ بلغت المهاجر لكل ١٠٠٠ نسمة عام ١٠٢٠٠٠.

المبحث الثاني

النظام السياسي في السنغال

نظام الحكم في السنغال جمهوري، تحت حكم ديمقراطي متعدد الاشكال، الاحزاب تمتلك مؤهلات كبرى ومؤسسات ديمقراطية اثبتت متانتها، وعلى ثقافة راسخة لحقوق الانسان التي تحرر طاقات جديدة وتدعم الانسجام الاجتماعي وتساعد المجتمع في تخليص الذات من التأثيرات الداخلية

والخارجية متعددة الاشكال، وتخلق لنفسها تدريجيا تجمعات تلمح الى المساهمة في اندماج اقتصاديات القارة في اطار احترام الثقافات والقيم الخاصة بكل بلد وبكل شعب، وان مسلسل الاندماج في منطقة افريقيا الغربية من خلال المجموعة الاقتصادية لبلدان افريقيا الغربية، ومن خلال الاتحاد الاقتصادي والتقدمي لبلدان غرب افريقيا، كما ان العاصمة دكار تعتبر المدينة التي يلتقي فيها الكثير من الشخصيات الافريقية للتشاور والتباحث بالشؤون الافريقية والتغلب على الازمات، اما التقسيمات الادارية فتقسم السنغال الى عشرة مناطق او محافظات هي (دكار- ويوريل-فانك كاولاتي-كولدا-سانت لويس-نامياكاونا-داتيس-زيكينيلور)^{١١}.

كما اتضح من قبل فاهم احدى مميزات النظام السياسي السنغالي نظاما يتسم بالتعددية الحزبية (حيث يوجد في السنغال اكثر من ١٨ حزبا سياسيا من الاحزاب المتفاوتة الاهمية) وفي طليعتها كان (الحزب الديمقراطي السنغالي Jef ويعرف ايضا بـ PADS/AJ) ويتمتع هذا الحزب بشعبية عالية، حيث انه وصل الى الجمعية الوطنية (البرلمان) في الانتخابات، حيث ان الانتخابات يقوم بها الشعب بطريقة الانتخاب المباشر وعددهم هو ١٢٠ عضواً، وقد احرز الحزب اغلبيه المقاعد البرلمانية،

امام القانون، مساواة امام الظروف الاجتماعية والثقافية والعلمية الا ان التعطش للسلطة وفساد الانظمة السياسية الحاكمة وصراعات الكراسي، وان ما كتبه الرئيس السنغالي الاسبق والراحل عن افريقيا والافارقة الشي الكثير لوصف القارة^{١١}.

و بما ان السنغال تعاني من الصراعات الحدودية، والتي تعتبر من اكثر المشاكل والصراعات الحادة والمتكررة في القارة الافريقية، كأحداث عام ١٩٨٩ بين السنغال وموريتانيا فقد تمكنت السنغال بتسوية القضية بحكمة دون اراقة دماء وبما ان العالم النامي والمنطقة جزاء منه تغلب عليه طابع التخلف وعدم الاستقرار السياسي، بسبب الاضطرابات والمؤثرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتتقافها اختلاف المبادئ والايديولوجيات، كما ان السنغال جزء من هذا العالم الذي تتسارع فيه المتغيرات والتطورات الدولية وانعكاساتها على الاسرة الدولية، فقد اجريت على دستور السنغال منذ استقلاله ولحد الان عدة تعديلات^{١٢}. كما انتقل النظام السياسي من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي، والتأكيد على مبدأ المشاركة السياسية في السلطة. ومن يتعمق في النظام السياسي في جمهورية السنغال فيه بعض التناقض بشكل واضح في الجوهر والشكل، حيث ان الشكل

ويعتبر الحزب الحاكم في السنغال لفترة طويلة^{١٣}، اضافة الى الاحزاب الاخرى اهمها الحزب الديمقراطي والاشتراكي الافريقي، وحزب الاستقلال الافريقي (ماجهمول DUIO) والمؤتمر الوطني الديمقراطي او (CSP) ويعرف ايضا بـ(كاراب-جي) رئيسه الدكتور ايادير مقام، وحركة العمل والاتحاد الديمقراطي (ثم الجبهة الديمقراطية الاشتراكية) يتزعمها عبدو اللاي وداي وهو الرئيس الحالي للدولة، ثم حزب العمل والاستقلال والتجمع الديمقراطي الوطني والحزب الديمقراطي السنغالي والحزب السنغالي المجدد والاتحاد الديمقراطي الجدد، الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه عبدو ضيوف واتحاد التجدد الديمقراطي واحزاب اخرى صغيرة تتمحور مع احزاب كبيرة واما القادة ومجاميع الضغط السياسي في البلاد فهم (العمال-الطلبة-المعلمون-الاخوة المسلمين)^{١٤}، اما الان فقيادة البلاد للشيخ عبد اللاي وادي زعيم الجبهة الديمقراطية والاشتراكية (FSD) حيث وصلت الى السلطة عن طريق الانتخابات بعد تنحي الرئيس عبدو ضيوف زعيم الحزب الاشتراكي، في الانتخابات التي جرت في ٢٤ اذار ١٩٩٨ ان التمايزات الثقافية والعرقية والدينية مما تفرضه من تمايزات في الرؤيا والمواقف السياسية والاقتصادية والاجتماعية تمايزات ملازمة لطبيعة المجتمع البشري ذاته. والمجتمع السنغالي من هذه المجتمعات يعمل على تحقيق مبادئ حقوق الانسان والمساواة

BGC ١، PIT ١، UDS-R١١،
JEF٤، LD-MPT٣، DP ١،
FSD، PDS-R١^(١٧).

أما السلطة القضائية في السنغال فهي تحت شروط وإشراف إصلاح النظام القضائي المنفذ عام ١٩٩٢ والحالة القضائية في السنغال تكون الرئاسة للقضاء كما يلي المحكمة الدستورية، ومجلس الدولة، ومحكمة الاستئناف النهائي أو بالفرنسية (محكمة الاستئناف) وبالنظر لكون رئيس الجمهورية رئيس السلطة التنفيذية يساعده رئيس الوزراء الذي يعينه لمساعدته، فإدارة الحكومة تكون من قبله، كما أن رئيس الجمهورية يعتبر رئيس السلطة التشريعية كونه رئيس الحزب الذي يمثل الأغلبية في الجمعية الوطنية مما يجعله يحتكر السلطة لأن غالبية المقاعد في المجلس تمثل حزبه، وهذا ما يطلق به رئيس الجمهورية في رسم وتنفيذ سياسة البلاد، كما يتم الصراع بين الحزب الحاكم والتنظيمات الدينية بطابع خاص، وهو المساومة على تبادل المصالح أكثر من الصراع حولها، وهذا يرجع إلى سياسة الحزب الحاكم التي تساعد على المحافظة على مصالحهم الاقتصادية، ومراكزهم الاجتماعية وتأييد زعماء الطوائف الدينية للرئيس في جميع مواقفهم السياسية^{١٨}. وفي السنغال طبقة رجال الدين من العلماء ورجال الطرق الصوفية يمثلون قوة

الديمقراطي ليبرالي. والحقيقة لا تعدو أن تكون نوعاً من الدكتاتورية المقنعة، في بعض الأحيان خاصة مرحلة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، كما الدستور السنغالي رسم لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة في السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية وهذه الصلاحيات تساعد على إدارة الصراع بين حزبه وبين القوى السياسية الأخرى. والنظام القانوني في السنغال على أساس نظام القانون المدني الفرنسي (أو قانون الأحوال المدنية الفرنسي) وإن كافة القرارات التشريعية والقرارات القضائية تراقب من قبل المحكمة الدستورية التنفيذية) ولم تقبل السنغال السلطة القضائية الإيجابية^{١٩}.

أن حق الانتخاب في السنغال يشمل من عمر ١٨ سنة، ورئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية بموجب الدستور يعاونه رئيس الوزراء أي رئيس الحكومة كما أن الفصل بين السلطات ينص عليه الدستور والقوانين أما السلطة التشريعية فهي المجلس الوطني المنتخب من الشعب بشكل مباشر (فيكون خمس سنوات) فقد حصلت Ps ٥٠% و PDS ١٩% و UDS ١٣% و JEF ٥% و LD-MPT ٤% و CDP ٢% و FSD ١% و PDS-R ١% و RND ١% و BGC ١% و PIT ١% وآخرون ٢% والمقاعد: ٩٣ PS، ٢٣ PDS، ١

ضاغطة لها أهميتها في السياسة المحلية والأقليمية وهي مجموعة من الطرق والطوائف مثل الطائفة التجانية العمرية برئاسة المتفي طال، والطريقة التجانية ممثلة بالشيخ عبد العزيز سي الناطق الرسمي والخليفة الأول للشيخ منصور سي الخليفة، وعدد من الطرق الصوفية^{١١}.

وبالرغم من أن دستور السنغال الصادر في ٢٣ أيلول ١٩٦٠ نص في المادة (١٣) على الحرية الشخصية واعتبرها حق طبيعي وهي مصنونة لا تمس، كما لا يجوز القاء القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بامر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القضاء أو النيابة العامة. وذلك وفق احكام القانون، وللمساكن حرمة لا يمكن دخولها ولا تفتيشها إلا بامر من القضاء ووفقاً لاحكام القانون^{١٢}، كما أن لحياة المواطنين الخاصة حرمة يمنحها القانون، كذلك حرية المراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التلفونية وغيرها من وسائل الاتصال وحيثها وسريتها مكفولة قانوناً ولا يجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو مراقبتها إلا بامر قضائي بسبب مشروع ولمدة محددة وفقاً لاحكام القانون وبالرغم من كل السلبات تظل السنغال الصفحة البيضاء في القارة الافريقية، حيث الحرية والمساواة والديمقراطية وحقوق الانسان اذا ما

قورنت بالدول الافريقية او الدول المجاورة لها حيث الانتهاكات والمشاكل وعدم الاستقرار فيها، وهذه الحالة اذا ما قيس بجيرانها الدول الافريقية يتبين ان السنغال هي واحدة من اهم الدول التي تتهج سياسة ديمقراطية برلمانية في القارة، والديمقراطية التي ارسى قواعدها الرئيس الاسبق ليوبولد سنغور، الذي قاد السنغال بالتعاون والتوجيه من فرنسا، حتى تتحىة عن السلطة عام ١٩٨٠ وتسلم خلفه عبدو ضيوف رئاسة الجمهورية، وامين عام الحزب الاشتراكي السنغالي، الذي اسسه ليوبولد سنغور والذي هندس عملية الاستقلال السياسي بالتفاهم مع فرنسا، وبالرغم من الامكانيات البسيطة والموارد الشحيحة في السنغال يعتبر البرنامج الاقتصادي ناجحاً، الا ان السنغال ظلت تعاني من متاعبها الاقتصادية^{١٣}.

والمنتبع لتاريخ السنغال السياسي يلاحظ التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي اثرها على السياسة العامة، اضافة الى بروز دور السنغال وتعتبر ذات ثقل سياسي واقتصادي واجتماعي بين دول القارة كما ان السنغال تمكنت من استقطاب رؤوس اموال الاستثمار حيث انها تبنت السنغال برنامج اصلاح طموح وبارز وذلك بمساعدة جماعة متبرعة دولية، بدأ هذا الاصلاح بـ ٥٠% وتخفيض لقيمة العملة السنغالية التي

كانت مرتبطة بمعدل ثابت بقيمة الفرنك الفرنسي، قامت السنغال بتحول مهم نتيجة لبرنامج الإصلاح فقامت بنمو حقيقي بمعدل ٥% سنوياً من ١٩٩٥-١٩٩٩ فتضخم الاسعار السنوي هبط الى ٢% ووصل العجز المالي الى اقل من ١,٥% وارتفع الاستثمار من ١٣,٨% عام ١٩٩٣ الى ١٦,٥% عام ١٩٩٧ وكعضو في الاتحاد المالي الاقتصادي الافريقي الغربي (UEMOA) فالسنغال دائماً تعمل نحو دمج محلي او اقليمي فعملت على توحيد الضريبة الكمركية الخارجية، كما قامت السنغال بتحقيق شبكة الانترنت الكاملة عام ١٩٩٦، خالقة بذلك تطور كبير في الخدمات المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات، وبلغ النشاط الخاص اليوم في السنغال الى حوالي ٨٢% من GDP، اما الجانب السلبي فقد واجهت السنغال مشاكل عميقة الاثر وهي البطالة المزمنة، وجنوح الاحداث والادمان على العقار، نمو حقيقي في GDP متوقع ليرتفع الى اكثر من ٦% بينما يتوقع ان يثبت تضخم الاسعار على ٢% ٢٠٠١^{٢٢} وبشكل عام تتميز السنغال عن الدول وخاصة دول غرب افريقيا القليلة التي لم يحدث فيها انقلابات، بل ظلت محتفظة بنظام سياسي واحد منذ الاستقلال حتى نهاية عام ١٩٩٨ حيث جاء الى السلطة نتيجة انتخابات ٢٤ ايار ١٩٩٨ حيث حصل PS ٩٣ مقعد بقيادة الشيخ عبد اللاي واد، وهذا الاستقرار وانتقال السلطة وفق الدستور

وللاهمية فان السنغال جديرة بالدراسة والبحث، لاسيما وان الاستثمارية في الحكم تساعد على تعقب الاحداث على المدى الطويل، ودراسة المواقف المختلفة وردود افعالها بقدر مناسب من الموضوعية والحيادية، فلو قارنا بين السنغال وغانا مثلاً يتبين الفرق بين كل منهما حيث ان الدولتان في افريقيا الغربية، في منطقة اقليمية واحدة، بينما تسيران باتجاهين مختلفين، واحدة غارقة في تعاقب الانظمة العسكرية. واستمرار البطالة والفقر والجوع والمرض والتأخر، والثانية متمتعة بالنظام الديمقراطي الدستوري وتسير نحو التطور والارتقاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتعددية (فالجيش قوة ضاغطة سياسياً، ومتطورة في غالبية الانظمة السياسية) فالقاعدة تقول (لا يصح الا الصحيح. فالعسكري مكانه النكته وواجبة الطاعة) ومن هنا فان الانظمة العسكرية لا يمكن ان تطبق الديمقراطية وانما الانظمة المدنية وقيادة الشعب للسلطة السياسية هي احرص من غيرها في رسم حياتها السياسية ونظامها السياسي ومستقبلها في تحقيق الديمقراطية والعدالة والمساواة لكن الجيش لا يمكن ان يحقق ذلك للشعب والشواهد كثيرة في القارة الافريقية، ففي عام ١٩٨١ تسلم الرئيس عبدو ضيوف بعد انتخابات كانون اول ١٩٨٠ وكان قد اسلمت تجربة ديمقراطية افريقية نادرة كانت محل تعليقات المحللين والمتابعين

المظاهرات الاحتجاجية، مما أدى إلى إعلان حالة الطوارئ التي نساها السنغال منذ عام ١٩٦٨، كما أن هذه الإجراءات أثرت اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وفكرياً على الأوضاع الداخلية في السنغال، حيث كان يطبق برنامج اقتصادي بتوجيه من صندوق النقد الدولي، ونتيجة للانتخابات والغوز الكبير لعبود ضيوف^{٢٣}.

هذه النتيجة أثارت قطباً المعارض، مما جعل الكثير منهم يتجاوزون الحدود الديمقراطية، ويخترق القانون، إلا أن عبود ضيوف رد على المعارضة من خلال مناظرة تلفزيونية، فقال لحصومة (نحن البلد الأفريقي الوحيد الذي يستطيع المرء فيه شتم رئيس الجمهورية ثم ينأى في منزله أمناً مطمئناً) وتعتبر السنوات التسع الماضية فترة تخطيط وبرمجة من أجل التنمية الوطنية واستقرار الأوضاع والتعديلات الهيكلية والتشريعات القانونية، مما جعل البرنامج يحقق ارتفاعاً في الناتج الإجمالي المحلي بنسبة ٤% سنوياً، كما أن التضخم في السنغال انخفض بنسبة تتراوح بين ٥-٦% علاوة على السيطرة على ميزان المدفوعات والعجز على الميزان، كما أن انتخاب عبود ضيوف للمرة الثالثة وبإغلبية ٧٣% كرئيس للبلاد وأمين عام للحزب الاشتراكي (الحزب الحاكم) فاز بـ (١٠٣ مقاعد) في البرلمان، بينما حصل الحزب المعارض

للشأن الأفريقي بوجه عام والتجربة في السنغال بوجه خاص. كما أن مبدأ التعددية السياسية والسلطة في أفريقيا وكذلك الشرعية أمور لازلت هامشية ففي السنغال السلطة السياسية تستند إلى الدستور والقانون أو تستند إلى المشروع التاريخية لمواجهة تحديات تاريخية، كما أن تطبيق المبادئ الليبرالية السياسية بمعناها المتعارف عليه فإن التركيبة السياسية الأفريقية لا زالت قيمة الفرد فيها متدنية إلى حد ما والجماعات الاجتماعية الفرعية ما زالت تحتل مكاناً بارزاً سواء تمثلت في القبائل أو التجمعات الدينية أو الطرق الصوفية والتجمعات العشائرية وغربها. ومن المشكلات المطروحة مثل الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. الثبات القانوني كلها مشاكل مطروحة على الساحة السياسية، وإن مستقبل الحكومة الديمقراطية مرتبطة بالجمهير حيث إن الديمقراطية لا تمنح وإنما تكتسب بالتربية والممارسات والمؤسسات الدستورية والقانونية الحرة، وبعد النظر لاختيار أحسن العناصر وأصلحها وأكثرها نشاطاً وحيوية وإيماناً بالجمهير وحيويتها وديمقراطيتها لتغطية السلطة والحكم ففي السنغال جاء إلى السلطة السياسية على إثر الانتخابات التي جرت عام ١٩٨٠ بأغلبية بلغت ٧٧% ضد منافسه عبد اللاي واد، كما أن المرشحين الآخرين باباكرينانغ ولانغ سافاتي، هذا وقد اتهم الحزب الاشتراكي بتزوير الانتخابات وعلى أثرها نشبت

(الحزب الديمقراطي) جاءت نتيجة الانتخاب بـ (١٧ مقعد) ثم تلت ذلك المظاهرات في دكار نجم عن ذلك اعتقال ومحاكمة بعض الطلبة اضافة الى اضرابات في قطاع الماء-الكهرباء واغلقت الجامعة والمدارس حيث ان هذه المظاهرات يقودها الطلبة، الذين يمثلون الجناح الراديكالي والحزب السياسية، كمائر المؤسسات تتأثر كثيراً دون ادنى شك بالبيئة الاجتماعية، حيث تتأثر وتؤثر في نشاطاتها، فهي انعكاس لها ومع حرص هذه الاحزاب على تغيير المجتمع فان البيئة الاجتماعية تترك بصماتها واضحة السمات في حياة هذه الاحزاب، كما يقول رايت مايلز (كل سياسة انما هي صراع من اجل السلطة، والسلطة تحت الشكل النهائي هو العنف) وهذا سر الصراع بين الاحزاب السياسية^٢.

كما ان الاصلاحات السياسية والاقتصادية منذ عام ١٩٧٩ اثرت بشكل ايجابي على السياسة العامة وسميرة الانتخابات في السنغال، فكانت السلطة تميل نحو اقامة سلطة قوية "القوة تخلق الحق وتحميه" فانطلاقاً من هذه المقولة كانت الاحزاب السياسية تعمل على تقويتها. حيث ان المبدأ اليوناني يقول "القوى يفعل ما يحلو له متى يشاء والضعيف عليه ان يعانون" ومن هذا المبدأ كانت الاحزاب السنغالية تعمل بقوة وفعلاً في انتخابات عام ١٩٩٨ جاء الشيخ عبد اللاي واد

الى السلطة. فعندما تعلم ان افريقيا ينطبق عليها المبدأ التالي وهو "افريقيا بئر بلا قرار لا تجدي معها معونة ولا تنفعها مساعدة، الخطر هو النسيان والتهميش" فعندما تعلم هذا عن افريقيا عندما نسلط الضوء على السنغال يتبين لنا ما هي عليه السنغال من تطور وقوة^٣...

المبحث الثالث

دور التعددية الحزبية في الحياة السياسية

تعتبر احدى مميزات السنغال الرئيسية، وكما اتضح من قبل فان النظام السياسي السنغالي نظاماً يتسم بالتعددية الحزبية (حيث يوجد في السنغال اكثر من ١٨ حزباً من الاحزاب المتفاوتة الاهمية) وبما ان المجتمع السنغالي أغليبيته من المسلمين حيث يبلغ نسبة المسلمين ٩٢% والمسيحيين ٦% والكاثوليك ١% بروتستان وبيان (Paiens) ولكن بالرغم من التعددية السياسية والاغلبية الدينية للمسلمين في السنغال، الا ان الروابط الشائكة والتعاون والتسامح فيما بينهم، اصبح السمة البارزة في المجتمع السنغالي هي العلاقات الدائمة المبنية على الشفافية، مثل العلاقات العائلية والجيرة والمهنة والنشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية^٤. الى الحد الذي اصبح فيه مسؤولو الروابط يستدعون بعضهم البعض بروح من الاخوة والتعاون

للمشاركة في التظاهرات والمناسبات الدينية الرسمية، وعموماً ان الظرف المشترك والمصير المشترك والافريقية المشتركة (بتقاليد التضامن والتأخي والانسجام والتسامح وتقاليد التشاور والتعاون) والنظرة المشتركة لوجود الله والتوحيد، كل هذا جمع بين المسلم والمسيحي دون ابراز ظاهرة الفرقية والاختلافات وان وجدت فهي اقل بكثير مما هي عليه في الدول الافريقية الاخرى، اما فيما يخص فئة البيان Paiens الذين يحتلون المرتبة الثالثة في البلاد بعد الاسلام والمسيحيين، فانها كحركة لا تصب اليوم لا في الاسلام ولا في المسيحية، ستحسم مستقبلاً ومهما يكن تقييمها، فانها ظاهرة يجيزها حالياً الكثير من معتقي الديانات السنغالية التقليدية^{٢٧}، مع انه يجب ان يكون "ديانة" كان يكون الاسلام او المسيحية، وان امكانية طريقة الحياة التقليدية مع معطياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية ليست الا حالة بديهية بالنسبة لغالبية الناس، والان رجال البيان يدفعون ابنائهم الى اعتناق احدى الديانتين، ضماناً لمستقبلهم مع انهم لم يتمكنوا هم انفسهم من دخول الاسلام او المسيحية لاسباب مختلفة يصعب ذكرها في هذا المجال^{٢٨}..

والشمال الشرقي للسنغال على اتصال مباشر بالاسلام، منذ بداية القرن التاسع الميلادي، وقد دخلت البلاد لاسباب كثيرة في جزء كبير منها على

مستوى النخبة كونها اكبر امبارطوريات غرب-افريقيا في القرون الوسطى (مالي-سوتفاي-وجولون) عندما كانت التجارة بين العرب والافارقة، وعندما حطت اولى قوافل المبشرين البرتغال في القرن الخامس عشر الميلادي، وقد بدأت اذن (حسب عبارة الاب ديفون) ملحمة شمانها يقدر غسوس مصيرها، حيث امتدت على الساحل الى حدود القرن التاسع عشر العديد من المراكز التجارية والقلاع لحماية التجارة والمبشرين، كما ظهرت مفاجات لدى الكثير من المبشرين بصعوبة وحرارة استقبال المسلمين السنغاليين له ولدينه الجديد الذي تصرف الكنيسة عليه الكثير، وكان عليه ان يعجب من صلابته وقوة العقيدة وحمية الايمان لديهم^{٢٩}..

وفي هذا المبحث يهمن ان نسلط الضوء على التعددية الحزبية في الحياة السياسية المستمرة والمستقرة قياساً لما هو جاري في القارة الافريقية ومنطقة غرب افريقيا بالذات. وبالرغم من بروز هذا العدد من الاحزاب السياسية في السنغال يعتبر من الخصوصيات واحد المميزات السنغالية وسمه بارزة من السمات الرئيسية هي بالتأكيد كونه مجتمع التعددية، ويعتبر المجتمع السنغالي كغيره من المجتمعات طبقياً، فقد انقسم في الماضي الى عدة طبقات هي (طبقة الاحرار ثم العبيد

المحررين (الحارطين)-العبيد- واستمرت الطبقية سمة مميزة له في العصر الحديث وتشمل (البرجوازية الكبيرة-البرجوازية الصغيرة- البروليتاريا-الفلاحين-الطلبة وهؤلاء يميلون الجناح الراديكالي، ويمكن ان تقسم الاحزاب السياسية التي مارست العمل السياسي حسب التاريخ منذ سنة ١٩٥٧ الى سنة ٢٠٠٣ كالآتي^{٢٠}:

١. الحزب الاشتراكي السنغالي (الحزب الحاكم منذ عام ١٩٦٠ لغاية ١٩٩٨) P.S. عرف الحزب شيحور منذ تأسيسه في عام ١٩٧٦ بأسم الاتحاد التقدمي السنغالي وعندما انضم الى الدولية الاشتراكية. غير اسمه الى (الحزب الاشتراكي السنغالي) تعدد انتمائه الطبقية مجمع بين البرجوازية الكبيرة والصغيرة، والفلاحين والعمال الى ان اصحاب السلطة في الحزب والمتمثلين في اعضاء المكتب السياسي، ينحسرون في الطبقة البرجوازية، ذات المصالح الاقتصادية الواسعة في الداخل والخارج وقد اخذ الحزب بمبدأ الانفتاح الاقتصادي على الخارج، وخاصة بالنسبة لفرنسا صديقة الحزب الاشتراكي السنغالي وحليفتها دول اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية، كما انها تتوخى الاعتدال في تطبيق بعض القوانين الاشتراكية داخل البلاد، والتي من شأنها تعطيل

الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية والاجنبية.. وبالرغم من تربع الحزب على رأس هرم السلطة السياسية لمدة تزيد على الاربعين عاماً فقد حصلت في الاعوام الخمسة الماضية وفي ظل قيادة عبدو ضيوف بعض الهزات داخل الحزب اوضححتها انتخابات عام ١٩٩٨ حيث خسر الانتخابات عبدو ضيوف نتيجة الصراعات الخفية والعلنية بمرحلة من بعض قدامى قيادات الحزب نتيجة المحاور الديبلوماسية والتناقضات وبروز المصالح الشخصية والتنافس وتدهور واستياء شخصية الحزب وغيرها من الامور التي كشفتها انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٨ وفشل عبدو ضيوف وتتحية عن السلطة.

٢. حزب التجمع الافريقي السنغالي (P.R.A.S.) يتمثل اعضاء الحزب بالدرجة الاولى من المثقفين والطلبة^{٢١}.. وكان الكازمتس-سكرتيره العام الاستاذ عبد اللاي واد-، وان انتماءه الى الطبقة البرجوازية الصغيرة، الى جانب الفلاحين والحزب لا يؤمن بصراع الطبقات ولا يؤيد تأميم وسائل الانتاج ويقتصر على المطالبة بافرقة الوظائف كما انه يعطي الاولوية لخطط التنمية الزراعية كون السنغال مجمع فلاحي

رعوي، ويعتبر حزب التجمع الأفريقي السنغالي حزباً إصلاحياً وطبقاً اجتماعياً، ويرجع الاعتدال السياسي، للحزب إلى انتمائه الطبقي الذي يجعله أقل ثورية من الأحزاب الاستقلالية الأفريقي.. وحزب التجمع الأفريقي قد غير اسمه إلى الحزب الديمقراطي السنغالي P.D.S. حيث يتزعمه عبد اللاي واد البالغ من العمر ٧٤ عاماً دخل الانتخابات الرئاسية لمرات عديدة دون جدوى إلا أنه في الانتخابات الأخيرة عام ١٩٩٨ حصل على الأغلبية في الجولة الثانية حيث حصل على ٥٥% من الأصوات بينما حصل خصمه الحزب الاشتراكي السنغالي على ٤٥. وقد وضع برنامجاً للشؤون الداخلية والخارجية للسنغال حيث اهتم بالتجارة والعلاقات الدولية مع العالم وكان لعلاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية وزيارة الرئيس كلينتون للسنغال الأثر الكبير في التحولات السياسية السنغالية حيث أن دكار بدأت تنظر باتجاه واشنطن ونيويورك أكثر مما كانت عليه في زمن عبو ضيوف متجه نحو فرنسا^{٣٢}.

٣. حزب الاستقلال الإفريقي (P.A.I.) ويتكون أعضاء الحزب من الطلبة والمنقذين والعمال والنقابيين والبرجوازية الصغيرة، وهي تعمل ولا تملك، ويتواجد الحزب في المدن دون الريف، كما

أن الحزب ينادي بالغاء الملكية الفردية وتأميم وسائل الانتاج، وبإعطاء الأولوية لخطط التنمية للتصنيع ويعتقد الحزب أن مسؤولية التطور الاشتراكي تقع على عاتق طبقة العمال، وأن طبقة الفلاحين تكون فقط حليف مناسب لها كما ينادي الحزب بالتعاون مع الدول الاشتراكية إلا أنه غير تكتيكية وإيديولوجية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وأن التعاون مع المعسكر الرأسمالية تعتبر خيانة عظيمة سابقاً، أما الآن فاصبحت توجهاته وفق الامر الواقع..

٤. حزب الجبهة الوطنية السنغالية (E.N.S.) يتكون هذا الحزب من عدة فئات هي كبار المزارعين والتجار وبعض زعماء الميردين-بعض المنقذين المؤمن بفكر الشيخ انتاديوب-سكرتير الحزب-إضافة إلى عدد من الفلاحين والعمال، ويركز الحزب اهتمامه في إبراز الشخصية الأفريقية الشاملة فهو يشجع فرق التعليم، العمل على توحيد اللغات الأفريقية واعتبارها اللغة الرسمية، وإنشاء معهد لنشر الثقافة الأفريقية ويميل الحزب إلى التعامل والتعاون وبناء جسور الثقة مع الدول الرأسمالية، رغم ادعائه التعاون مع جميع دول العالم، ولعل تجنبه في حينه التعامل مع الدول الاشتراكية

يرجع الى خوفه على مصالحه الاقتصادية الواسعة، والحزب يعتبر نفسه حزبا وطنيا يمينيا، يقترب كثير من الحزب الاشتراكي في ايدولوجياته، إلا انه يرفض كلا من الاشتراكية السنغالية أو الدولية والاشتراكية الماركسية^{٣٢}..

للقيام بتنظيمات حزبية جديدة في ضوء المتغيرات المتسارعة، وقياسا لما تعيشه القارة الافريقية من اوضاع مزرية تعتبر السنغال تتعم بالديمقراطية مما فرض عليه التعددية الحزبية، وبما ان الانسان منذ بدء الخليقة يكون ساعيا في دائرتين هما..

هذه لمحة سريعة عن اكبر الأحزاب السياسية في السنغال قبل عام ١٩٧٤ فضلا الى بعض الأحزاب الصغيرة المتواجدة على الساحة السنغالية إلا إنها غير فعالة وذات تأثير ضعيف على الوضع السياسي الداخلي والخارجي، إما الأحزاب السياسية الحالية والتي بدأت نشاطها وممارستها السياسية والعمل السياسي في السنغال منذ سنة ١٩٧٤ حيث تغير الأوضاع الداخلية والخارجية، وطبيعة الدولة في أفريقيا والاسباب التي شكلت هذه الطبيعة، والإخطار المختلفة والمشكلات الأفريقية وعلاقتها بالخارج، والتنظيم الحزبي هو انعكاس لواقع المجتمع-فالمجتمع السنغالي المتعدد الإيديولوجيات والمختلف الأقطار لمفهوم الديمقراطية والعنف وأسبابه في أفريقيا والمنازعات الداخلية الإقليمية، والعلاقات الخارجية مثل الاتحاد الأوروبي في ضوء معاهدتي (بانزندي ولومي) اللتين تضمنان الدول الافريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي والعلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية وغيرها، كل هذه عوامل داخلية وخارجية دفعت الشعب السنغالي

من اجل الخبز يتحرك، حيث ان لقمة العيش مما لها من اهمية في استمرار حياة الفرد والقدرة على الحياة، والآخرين من اجل السلطان ولاشك بأن هذه الدائرة اقوى من الدائرة الاولى، واكثر ضراوة، يشد الناس اليه شدا قويا. فهو صراع قد يقضي الى البقاء او الغناء، وهذا ما هو موجود بشكل واضح في بعض الدول الافريقية حاليا، وبما ان الديمقراطية والتنظيم الحزبي متلازمان، فلا ديمقراطية بدون احزاب، ولا احزاب بدون ديمقراطية، وللعمل الحزبي الفضل الكبير في ارساء ركائز الديمقراطية، اشبه بما يفعل راس المال من اثر كبير على ممارسة ضغوط قوية وكبيرة على السياسة، فاصحاب رؤوس الاموال اكثر من غيرهم تمتعا بالحرية، وخاصة في افريقيا حيث الفساد الاداري، والدول المفككة وغياب الدستور والقانون وسيطرة الانظمة الشمولية التي يغلب عليها الطابع العسكري^{٣٣}...

فبالوقت الذي يعتبر الحزب الاشتراكي هو الحزب الحاكم ويتمتع

بالشرعية وبالرغم من وجود الأحزاب السياسية منذ عام ١٩٦٠ ولغاية ١٩٧٤ يعتبر هو الحزب الوحيد حيث يعتبر حزب الاغلبية منذ عهد سنجور وفي عهد عبدو ضيوف ولم يترك السلطة الا في انتخابات ١٩٩٨ ورغم ان الدستور السنغالي لا يحرم تعدد الاحزاب في البلاد ولا يحدد عددها، حتى تموز عام ١٩٧٤ حين بدأت صحوه المعارضة السياسية والحزبية في البلاد، التي جاءت على اثر قرار العفو عن غالبية المعتقلين السياسيين والذي اصدره سنجور في اذار ١٩٧٤ تم قرار العفو عن القلة الباقية في السجون وذلك في اواخر ايلول عام ١٩٧٦ واعادة الحقوق المدنية والسياسية اليهم، وهنا تعتبر سنة ١٩٧٤ عاماً لميلاد الحزب الديمقراطي السنغالي (P.D.S.) وفي عام ١٩٧٦ (اب ١٩٧٦) عاد الى الحياة السياسية بشكل رسمي حزب الاستقلال الافريقي (P.A.I.).

وفي سنة ١٩٧٨، اعلن الرئيس سنجور قيام حزب رابع واعترف به وهو الحزب الجمهوري (P.A.I.) وهنا عدد كبير من الاحزاب السياسية الصغيرة الاخرى، فضلاً عن الظاهرة الوثنية، والمنظمات الدينية والمراكز الصوفية والتكايا والزوايا والنقابات التي تضم العمال اليدويين والميكانيكيين والموظفين والعمال الفنيين والطلبة والجمعيات المختلفة، وغالبيتهم من الطبقات الشعبية السنغالية..

فضلاً الى رموز السلطة الدينية والمشايخ الصوفية من النيجانية بالذات (حيث يؤيد المريدون دائماً عبد اللاي واد) ممن يلقبون عادة بالجنرالات المعممة باعتبار ان نفوذهم الفعلي وهيمتهم على قطاعات عريضة من الشعب تقوي كثيراً نفوذ العسكريين انفسهم بل ويبدو ان القيادات النيجانية قد صوتت لصالح مجموعة مصطفى نياس (قطب النيجانية) التي ذهبت الى حزب عبد اللاي واد بعد الاعادة..

والمنتبع لنشأة الاحزاب السياسية تاريخياً في السنغال يجد عدد كبير من الاحزاب السياسية ولكن منذ عام ١٩٤٨ برزت اربعة احزاب اساسية كما ذكرناه سابقاً وتغيبت الا ان انشقاق بعض الشخصيات القيادية في الحزب الاشتراكي السنغالي الحزب الحاكم حتى عام ١٩٩٨ مثل وزير الخارجية الاسبق نجيبوكا ١٩٩٣ وتأسيسه حزب الاتحاد ومن اجل التجديد والديمقراطية (U.P.R.D.) وكذلك وزير الخارجية الاسبق مصطفى نياس ١٩٩٨ وتأسيس حزب تحالف القوى من اجل تحقيق التقدم (A.F.P.)، وقد شاركا الحزبين الاخيرين في الانتخابات الاخيرة وحصل الاول على نسبة قدرها ٧% والثاني على نسبة قدرها ١٨%، كما ان بقية الاحزاب الصغيرة فقد حصلت على نسبة قدرها ٤% من الاصوات.

جاء عبدو ضيوف على رأس السلطة في السنغال كونه نائب رئيس الجمهورية منجور وامين عام الحزب الاشتراكي عام ١٩٨١ بعد الانتخابات التي خرج من السلطة منجور وتولى عبدو ضيوف لمدة ١٩ عاماً وهذه الحالة تختلف عما هي عليه دول القارة التي تميزت بطابعها الدكتاتوري والحكم العسكري نتيجة الانقلابات المتلاحقة، بينما في السنغال أعلن الرئيس السنغالي (ليوبولد سنجور) تنازله عن السلطة وطلب اعفاءه عن كرسي رئاسة الدولة ورئاسة الحزب إلى شخص (عبدو ضيوف) الذي تدرب على يده لمدة تزيد على العشرة سنوات في الدولة والحزب الاشتراكي، وتنتقل في مراكز سياسية وإدارية أثبت خلالها جدية ونشاط اهلته لتسلم السلطة السياسية، حيث عين رئيساً للوزراء ثم نائباً لرئيس الجمهورية ثم رئيساً لها، وقد عرف بتعلقه وإيمانه بالمبادئ الديمقراطية التي نادى بها سنجور وكان من التيار الموالي لفرنسا، وكان مثار إعجاب وتقدير سنجور الذي رحل عن السلطة بعد انتخابات عام ١٩٨١ وقد كرس حياته إلى القضايا الثقافية والأدبية والشعر، ويتصف عبدو ضيوف بطبعه الهادي وعدم ميله إلى العنف السياسي، وهذا ما جعل سنجور يرشحه خلفاً له^{٣٥}.

ان عبدو ضيوف يعتبر تلميذاً من تلاميذ سنجور وقد تشرب من افكاره السياسية لزم من طويل عن طريق الحزب والدولة وكان يعتبر الرجل

الثاني في السنغال كما ان الاتجاهات المعارضة للوحدة الوطنية والقومية والزعامة في ظل الحزب الموحد ان تحولت عن الحزب الموحد إلى الحزب الواحد بموجب القانون، وان كانت هناك اربعة احزاب لا يمكن لها ان تنافس الحزب الحاكم، حيث نص دستورها ١٩٦٢ على منع حزب معارض (الحزب الاتحاد التقدمي السنغالي) وعلى انها تتبع نظام الحزب الواحد الذي اعتبر منذ ذلك التاريخ وحتى مؤخراً الضمان الوحيد والاساسي في الاستقرار والاستمرار، والحامي للوحدة الوطنية والقومية المنشودة، حقيقة ان السنغال قد عادت من جديد لتعديل الدستور في ١٧ ماي ١٩٧٦ بحيث جاء محققاً لكثير من امال الشعب باتاحة المجال امام التعددية الحزبية فوافق على تأسيس عدد من الاحزاب السياسية، وقد تم بالفعل السماح بتأسيس حزب يمثل اليمين واخر يمثل اليسار بجانب حزب الاتحاد التقدمي السنغالي-الذي اعتبر يمثل الوسط-والذي لم يعد حزباً واحداً في البلاد، وان كانت السيطرة الفعلية على الحياة السياسية للحزب الحاكم، وان نسبة المشاركة السياسية تعد قليلة نسبياً، والسنغال لا تختار العودة إلى الحزب الواحد، ولكن للحزب الواحد المسيطر، والاحزاب السياسية في السنغال يغلب عليها كونها احزاب صفوة، اشبه بالاحزاب الغربية لا تعتمد على الجماهير اشبه ولكنها تعتمد على

الزعامات التقليدية والكارازمية، والحكم الاستعماري من جهة أخرى، حيث تلقي المصالح المشتركة، وهي تتطبق عليها ما كتبه أحد الكتاب الفرنسيين عام ١٩٨٩ (إن الدولة الديمقراطية، إنما هي حكومة النخبة...) ^{٣٦}.

والسنغال اهتمت بمشاكلها الاقتصادية، حيث أنها لا تختلف عن الدول الأفريقية التي تعاني من مشاكلها الاقتصادية، وهذه المشكلة من مشاكل وهموم منظمة الوحدة الأفريقية وإن الندوة التي أقيمت في دكار بالتعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية واهتمت بها السنغال الدولة المضيفة، تحت مظلة المنظمين الدولتين، عقد بمركز السنغال الدولي للتجارة الخارجية ندوة بعنوان "ملتقى التعاون العربي الأفريقي" خلال الفترة من ١٦-٢٠ نيسان ١٩٩٩ وقد ترأس لجلسة الافتتاحية السيد مامادو الأمين العام رئيس وزراء السنغال مؤكدا فيها دعم وتنشيط التبادل التجاري بين الجانبين العربي والأفريقي فيما يتعلق بالتجارة الخارجية العالمية، وهنا يتبين بأن قادة المنظمين لم يتمكنوا من تدعيم العلاقات السياسية فقد توجهوا إلى العلاقات التجارية والاقتصادية وقد سعت الحكومة السنغالية نحو تنشيط ودعم ودفع التعاون العربي الأفريقي في كافة المجالات، مشيراً إلى أهمية البعد الثقافي وضرورة تنمية الحوار الثقافي بين الشعوب العربية والأفريقية. فضلاً إلى العلاقات الزراعية والصناعية وتنمية التجارة التابع

لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في مجال إجراءات الإصلاح الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص لكي تتغلب على المشاكل الاقتصادية التي شغلت المنظمات الدولية حيث الديون والأزمات الاقتصادية، مما جعلها تتجاوز مشاكل الصراعات الإيديولوجية لأنهم أيقنوا خطورة القضايا الاقتصادية تحاصرهم- الجفاف-عجز سداد الديون-مشكلة التصحر-المجاعة-الفيضانات-

الايذ-الفقر-كل هذه التحديات وغيرها. تفرض على الأفارقة التعاون والتقارب وحل مشاكلهم بانفسهم ويجب ان تتضمن الدول الأفريقية من أجل توفير سبل العيش لشعبها بشكل أفضل في إطار الاقتصاد العالمي المضطرب، كما ان تدعيم الوحدة العربية الأفريقية والتعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فالسنغال اسهم في دفع الجهود الرامية لاقامة مؤتمر اقتصادي لمنظمة الوحدة الأفريقية، يحدد ملامح الاستراتيجية التي تنتهجها أفريقيا من أجل التصدي لكافة هذه المشاكل. ان السنغال بقيادة عبدو ضيوف خلال فترة حكمه اهتمت بالقضايا الاقتصادية إضافة إلى القضايا الدولية والأفريقية. كما ان السنغال تمكنت من حل مشكلتها مع جارتها موريتانيا عام ١٩٨٩ دون الخوص في حرب مدمرة واستعنت إلى صوت الحق وعن طريق الوسطاء تجاوزت تلك الأزمة

وأعيدت المياه إلى مجاريها بالرغم من وجود لاجئين من البلدين في كل من الدولتين (السنغال-موريتانيا) كما أن الشيخ عبد اللاي واد رئيس الجمهورية الحالي والذي جاء إلى السلطة بعد عبده ضيوف بعد انتخابات عام ١٩٩٨ تمكن من إقامة علاقات ودية مع الكثير من الدول المجاورة والمغرب واستقطب الكثير من رؤوس الأموال لغرض استثمارها والتعاون مع دول وشركات من أجل إقامة مشاريع استثمار في مجال الصناعة والزراعة والبنوك وغيرها. واهتم بقضية الشرق الأوسط، وإن السنغال لها باع طويل في السياسة الأفريقية حيث ترأس منظمة الوحدة الأفريقية وله علاقات مع الدول العربية، وموقف السنغال من الحرب العراقية الإيرانية موقف إيجابي وحاول التوسط في إيقاف الحرب كما أن السنغال من الدول ذات الأهمية في المؤتمر الإسلامي. (منظمة المؤتمر الإسلامي) ويعتبر القضية الفلسطينية مصدر قلق للسنغال. وكذلك التغلغل الصهيوني في القارة الأفريقية. وأكد على ضرورة تطبيق القرارات الدولية بهذا الخصوص. كما يؤكد في الكثير من المحافل الدولية على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وخاصة القدس الشريف، كما أن السنغال كونها رئيس لجنة الأمم المتحدة لممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني والعلاقات السنغالية الفرنسية وعلاقة عبده ضيوف مع فرنسا فقد كان يزور فرنسا باستمرار من أجل

التشاور والتفاهم بخصوص العديد من القضايا الإسلامية والأفريقية والاعداد لمؤتمر موسع لمدة ثلاثة أيام يضم أكثر من ٣٦ دولة وحكومة لمناقشة دور السنغال ضد التمييز والفصل العنصري. وقد وجهت الدعوة إلى ثمانية دول أفريقية من دول المواجهة أو شبه المواجهة مع نظام بريتوريا العنصري. كما اهتم عبده ضيوف بالعلاقات الدولية وركز على الوفاق العربي الأفريقي عبر رئاسته منظمة الوحدة الأفريقية، من جملتها المحادثات التي دارت بينه وبين الشاذلي القليبي (أمين عام جامعة الدول العربية) تناولت وضع خطط وبرامج عربية أفريقية جديدة لمواجهة التغلغل الإسرائيلي في القارة الأفريقية، واحتمال إعادة العلاقات الدبلوماسية من قبل الدول العربية مع الكيان الصهيوني التي قطعت عام ١٩٧٣. كما اقترح الرئيس السنغالي مشروع صندوق إسلامي خاص للثقافة والإعلام أثناء افتتاح اللجنة الإسلامية الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية والتأكيد على ضرورة تنشيط الدول الإسلامية والمنظمات والجمعيات الإسلامية الدولية وما بين جمع الشمل وعدم بعثرة الجهود الإسلامية^{٣٧}.

كل هذا يأتي نتيجة لحرية الرأي والتمتع بالديمقراطية ودولة المؤسسات التي يحكمها دستور محترم وقانون فوق السلطة عمواً فإن السنغال يتمتع باجواء تختلف عن

الكثير من الدول الافريقية لاسباب سبق ذكرها وهذا يؤكد انتقال السلطة من الحزب الاشتراكي بقيادة عبدو ضيوف الى الحزب الديمقراطي السنغالي برئاسة الشيخ عبد اللاي واد ذو الاتجاه المخالف للرئيس السابق عبدو ضيوف فهذا يتجه نحو فرنسا والاول متجه نحو امريكا ولن زيارة الرئيس الامريكي للسنغال عام ١٩٩٨ فقد فقدت فرنسا حليف وصديق ومؤيد برحيل عبدو ضيوف عن السلطة ومجيء عبد اللاي واد الحليف للامريكان. وتعد زيارة الرئيس الامريكي كلينتون للسنغال بمثابة رسالة موجهة لفرنسا وبمضمونها ان عهد مناطق النفوذ قد ولى. الا ان فرنسا لها جنود قوية في القارة الافريقية لا يمكن للولايات المتحدة الامريكية منافستها فيها حيث العلاقات الثقافية واللغة المشتركة وهي اللغة الرسمية والسائدة في السنغال ومنطقة غرب افريقيا، والمؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية والقمم الفرنكوفريقية، والفرانكوفونية، والعلاقات في مجالات التخابر الخارجي اضافة الى الظروف الدولية والمتغيرات بما يسمى بالنظام الدولي الجديد ثم الاسلام السياسي والاوضاع الداخلية والاقليمية والدولية وغيرها.

المبحث الرابع

انتقال السلطة والتعددية السياسية في السنغال:

انصب هذا المبحث على الانتخابات الاخيرة وعملية انتقال

السلطة بشكل سلمي الى الحزب الديمقراطي السنغالي بقيادة عبد اللاي واد، وهذا ما بين دور التعددية الحزبية والمشاركة السياسية في السنغال بالرغم من وجود عدة مجموعات اثنية، وفيها من التناقضات، فقدت شهدت السنغال يوم ٢٧ شباط ٢٠٠٠ الجولة الاولى لخطر انتخابات رئاسية شهدتها السنغال في عهد عبدو ضيوف خلال الاعوام ٨٣، ٨٨، ٩٣، ٩٨ (حيث كانت فترة الرئاسة لمدة خمسة سنوات فقط واصبحت منذ الانتخابات الاخيرة ٧ سنوات) وهذه الانتخابات ذات اهمية خاصة لمجموعة عوامل منها:

- انها انتخابات اعطت السنغال القدرة على التعامل مع كافة المعطيات الجديدة بعد ان جاءت طبقة سياسية جديدة في مطلع الالفية الثالثة حيث فاز الحزب الديمقراطي السنغالي P.D.S. برئاسة المحامي الشيخ عبد اللاي واد البالغ من العمر ٧٤ سنة خاض الانتخابات فيها اربعة مرات.

- انها انتخابات الاولى التي انبرت فيها سفارات قيمة التغير والتجديد (Alternate) (Renovation) بعد مرور ١٩ عام من قيادة عبدو ضيوف للحزب الاشتراكي السنغالي والدولة و٤٠ عاماً من انفراد

الحزب بالسلطة منذ الاستقلال عام ١٩٦٠.

- تعتبر الانتخابات اول مرة يتعرض فيها الرئيس عبدو ضيوف لمنافسة شديدة من قبل مرشحين من خيرة الشخصيات السياسية والمفكرين والحزبين والمستقلين في السنغال ولكل منهم مؤيدوه.

- اول انتخابات يحدث فيها الاعادة وحدثت جولة ثانية وهذا خلافا لما هو متعارف عليه في المرات السابقة، حيث ان الرئيس يحقق فوزا مريحا من اول جولة انتخابية.

- ان انتخابات عام ١٩٩٨ تمت في ظل قانون انتخابي متطور ومتقدم للغاية ارسى قواعد واليات موضوعية لضمان سلامة وحياد العملية الانتخابية ومن اهم هذه الاجهزة هي (جهاز ONEL) وهو مختصر لاسم (Observation National des Election) وهي بمثابة هيمنة رسمية قومية لمراقبة الانتخابات ويرأسها الجنرال ماموننيانج رئيس مكافحة التجسس السابق في الجيش السنغالي وتضم ٩ أعضاء، اضافة الى منظمة الـ Front pour La Regulariteetla Transparence des Election (FRTE) وهي منظمة رسمية تضم ١٩ عضوا ممثلين لكافة الأحزاب السنغالية، وهدفها التأكيد على

سلامة العملية الانتخابية وإدانة الممارسات المعارضة لحسن التنظيم وعملية الاقتراع العام. إضافة الى قانون الانتخابات الجديد الذي خفض من الناخبين الـ ١٨ عاماً بدلا من ٢١ عاماً، وهو ما أفسح مجالا اكبر لمشاركة الشباب.

ومن أكثر العوامل إثارة في هذه الانتخابات هو إنها تعرضت بصورة ملحة للمستقبل السياسي للحزب الاشتراكي السنغالي ورئيسه عبدو ضيوف، كما ان إصرار عبدو ضيوف لخوض الانتخابات بالرغم من النصائح التي قدمت له من الحزب ومطالبة الجماهير بصراحة التخلي عن السلطة إلا انه رشح نفسه منافسا لمسبعة مرشحين، حيث ان الدستور والقانون يعطيه حق الترشح ولا يوجد نص قانوني يمنعه من ذلك، وعلن انه لن يرشح مستقبلا وهذه الدورة الاخيرة. وأنه يجد في نفسه القدرة على العطاء الا ان احزاب المعارضة بتأثيرات داخلية وخارجية الولايات المتحدة بالذات تحرض المعارضة على التمسك بالتغيير. وطرحت في مواجهته ضرورة تعاقب السلطة وتجديد الدماء للحياة السياسية. كما افرزت هذه الانتخابات تساؤلات كثيرة وجادة حول مستقبل الحزب الاشتراكي السنغالي، الذي ظل مرتبعا ومحكرا السلطة أكثر من اربعين عاماً من عهد سنجور ثم عبدو ضيوف، حيث ان الاعلام الخمس

الآخيرة اظهرت بعض الصراعات الخفية والعلنية بداخله من بعض قدامى قيادات الحزب ولقيام مجموعة محاور بداخله تتبادل المواقع فيما بينها من خلال الاعوام الآخيرة، وذلك نتيجة ضيق واستياء بعض قيادات الحزب من الثقة المفرطة التي اولاهها الرئيس ضيوف لشخص عثمان تانور نانج- وزير شؤون رئاسة الجمهورية ومدير مكتب الرئيس ضيوف سابقاً. وتعيينه في أعلى مناصب الحزب (منصب السكرتير العام) متخطياً الكثير من قادة الحزب ممن يعتقدون بأحقيتهم بالمنصب كما تراودهم بعض الاحقاد وازاء كفاءة واقتدار نانج. رغم قصر فترة توليه مهام سلطته في ادارة معركة الانتخابات التشريعية الآخيرة لعام ١٩٩٨ وفي استقطاب بعض شخصيات من خارج الحزب الاشتراكي وضمها للحزب وقد كان هذا السبب وراء خروج وانشقاق كل من وزير الخارجية الاسبق وجيبوكا من الوزارة عام ١٩٩٣ ومصطفى نياس وزير الخارجية ترك منصبه عام ١٩٩٨ وكان كل منهما قد شكل حزب مستقل عن الحزب الاشتراكي حيث انشا الاول حزب (الاتحاد من اجل التجديد والديمقراطية) (UPRD) وانشأ نياس حزب التحالف القوى من اجل تحقيق التقدم (AFP) وجرت الانتخابات بين سبعة مرشحين وكلها شخصيات ذات وزن لا تنقصها الكاريزما اللازمة لجذب الثقة وتقدير الناخبين وكان من بينهم عبد الله

باتشيلي الوزير السابق والسيد ابادير ماثم الوزير السابق، ولابندنج سافاني والثلاثة من اقطاب اليسار. وكذلك وزيري الخارجية الاسبقين مصطفى نياس وجيبوكا وكان من اخطر المرشحين وحدثهم عهداً بانتخابات الرئاسة، لكن اخطر المرشحين هو المحامي الشيخ عبد اللاي واد، وكان قد خاض اربعة انتخابات من قبل وفشل فيها جميعاً كما استقطب حزبه الشباب، ويسيطر على كافة المدن الشمالية وتوجهات حزبية لبييرالية، حصل في الانتخابات ما بين ٢٨% الى ٣٣% من مجموع الناخبين وظل في المعارضة الا ان ضيوف قبل طوعية الشراكة بوزارتين في منصب نائب رئيس الوزراء لضمان تحقيق السلام الاجتماعي على اساس حزب الاغلبية للحزب الاشتراكي راس على اساس حكومة ائتلافية (كما كان يطلب به واد) ومنذ دخول واد الوزارة فقد ساد الاحترام والتعاون المتبادل بين الرئيس ضيوف وواد (خصمه السياسي) مما اعطى احدهما للآخر شرعية متبادلة في تحديد ارضيته السياسية ودون السماح لاي طرف من اطراف سياسية اخرى بالنفاذ اليها^{٣٨}.

وقد اجريت الانتخابات ٢٧ شباط ٢٠٠٠ واشترك فيها ٥٧% من الناخبين البالغين ٢,٦ مليون ناخباً. في جو يسوده الهدوء والجدية والنزاهة والشعور بالمسؤولية من قبل كافة الاطراف وبدون اية حوادث

عنف تذكر يدل على مدى الالتزام والديمقراطية، جاءت نتائج الانتخابات بان حصل عبدو ضيوف على ٤١,٦٤% من الاصوات ومنافسه عبد اللاي واد ٣٠,٩٦% بينما حصل مصطفى نياس ١٨% ووجيبوكا ٧% وبقية الاحزاب الصغيرة الاخرى ٤% وهنا لم يحصل أي من المرشحين الرئيس الاربعة على الاغلبية المطلقة مما استدعى اجراء جولة ثانية تحت يوم ١٩ اذار ٢٠٠٠ ومن يريد تحليل نتائج الانتخابات في جولتها الاولى يتبين لها ما يلي:

• انخفاض نسبة المشتركين قياساً الى الانتخابات السابقة حيث كانت تسجل بين ٦٢% و ٧٨% وهذا يعود الى اسباب كثيرة منها داخلية واخرى خارجية.

• تأكيد ظاهرة الاستقطاب بين قوتين رئيسيتين هي (الحزب الاشتراكي السنغالي) و(الحزب الديمقراطي السنغالي) وتبين بان المنتخبين يهتمون بالشخصية وليس على برامج حزبية.

• أكدت صحة التوقعات الأولية بان ضيوف ستفرض عليه-ولاول مرة جولة إعادة-وجولة غير مضمونة الناتج لتزايد احتمال هزيمته امام الشيخ عبد اللاي واد لأسباب كثيرة.

• إما بالنسبة للشيخ عبد اللاي واد فقد أوضحت النتائج الأولية ثبات جمهوره في حدود لنسبة تحقق

خلال الجولة الأولى (حيث كانت تتراوح بين ٣٣% و ٢٨%) وهي تؤكد كونه القوة الثانية في البلاد إلا إنها غير كافية لتمكينه من الوصول للسلطة منفرداً إلا إذا أجرى بعض التحالفات التكتيكية مع الأحزاب الأخرى في الجولة الثانية وفعلاً حدث ذلك.

• رغم قلة النسبة التي جعل عليها كل من المرشحين التحالف (مصطفى نياس) و(وجيبوكا) إلا ان النتيجة تعتبر انتصاراً نسبياً لكليهما نظراً لحدثة حزب كل منهما، واعتقد شخصياً ان كل من وجيبوكا ونياس لم يكن يطمعان بالسلطة والفوز في هذه الانتخابات بقدر ما كان يحرصان عليه من تأكيد تواجدهما على الساحة وتأكيد وعلاقتهم على الصعيد الداخلي والاستعداد لانتخابات قادمة إضافة الى علاقتهما الخارجية لانهما شغلا وزارة الخارجية فترة من الزمن، والحزبان الرئيسيان يعملان على استقطابها إلا إنهما لا يريدان النجاح لعبدو ضيوف فقد توجهوا الى الشيخ واد وتحالفا معه وكانت النتيجة لصالح عبد اللاي واد. وهنا ظهرت مجموعة من الافتراضات التي كانت سائدة أو متوقعة ومنها:

- ان يقتنع عبدو ضيوف بملائمة نتيجة طوعية عند خوض الجولة الثانية-على نحو

اصوات الشباب بالذات حيث يعولون عليه كثيراً في محاربة البطالة.

- كما انه استطاع ان يثبت بقائه كقوة سياسية رئيسية ثانية في البلاد.

- حصوله على وعد صريح من كل من نياس ودجيوكا بمساندته في الجولة الثانية (وهو ما لم يستطع عبدو ضيوف من تحقيقه رغم ان كليهما ترعرا في احضان الحزب الاشتراكي) اضافة الى استقطاع اصوات ما يسمى باليسار باحزاب الثلاثة رغم تناقضها معه.

- استطاع بذكاء ان يستفيد ويسخر كل الامور لصالحه وان يشغل المتغيرات المحلية والدولية التي اولت استجابة السنغاليين لشعارات التجديد والتغيير الذي تبناها واد (رغم من معرفة الشعب السنغالي بمحافظته، وان الشعارات المطروحة هي لنسب جديدة سبق وان طرحت في جميع الانتخابات السابقة)، كما ان واد استفاد من تزايد ضعف الحزب الاشتراكي نتيجة انهالك السلطة عبر ٤٠ عاماً من الاحتكار واستغلال السلطة.

- ان الصراع بين الدول الكبرى (الاستعمارية) من اجل السيطرة والهيمنة كلا بطريقته

ما طالب به بالفعل خصومة السياسيين-حصراً على صورته وعدم الإساءة لدى جمهور شعبه، وهذا ما يقدم خدمة كبيرة للشيخ عبد اللاي واد مما جعله يحصل على ٥٥% من الأصوات مقابل ٤٥% للرئيس عبدو ضيوف، وكانت مفاجأة كاملة لإتباع واد نفسه.

- فشل حملة ضيوف الانتخابية التي تركزت على تخويف الناخبين من تعاملهم مع المجهول القادم في حالة فوز عبد اللاي واد.

- اخفاقه في توقعاته بالنسبة الى اصوات الاغلبية، ونجاح المعارضة في النفاذ الى الريف الذي كان مغلق بالنسبة الى الحزب الاشتراكي والكثير من المدن الكبرى.

- عدم حصول عبدو ضيوف التأييد المسبق المعتاد الذي كان يحصل سابقاً من قبل رموز السلطة الدينية ومشايخ الطرق الصوفية.

- تجسيده لروح النضال بعد ان ثابر عبر انتخابات رئاسية سابقة على خوض المعارك الانتخابية ورغم عدم توقيفه وكبر السن عبد اللاي واد البالغ ٧٤ والناخبين غير حريصين للدلاء بأصواتهم لكبار السن وخاصة الشباب، ويعتبر نجاحه كذلك في استقطاب

الخاتمة

من كل ما تقدم في متن البحث يظهر لنا بشكل واضح ما وصلت اليه التعددية الحزبية والمشاركة السياسية في هذا البلد الافريقي فقد حقق مجموعة انجازات سياسية هامة اكدت عمق وسلامة التجربة الديمقراطية في السنغال باعتبارها من اعرق الديمقراطيات في القارة بحيث اصبحت مثلاً يحتذى به، كما انها احدثت تغييراً جذرياً في التركيبة السياسية وتغيير سلمي في السلطة، وانتهت احتكار السلطة لنظام الحزب الواحد الذي استمر ما يقارب من ٤٠ عاماً منهيّة حالة الجمود النسبي الذي عرفت به الحياة السياسية في السنغال كما تمّ تفصيل النظام التعددي في اطار سلمي مجنباً السنغال مخافة تعرضها لانقلاب عسكري جديد على ضوء ما حدث في ساحل العاج في ١٥ كانون الاول ١٩٩٩، وفعلاً فقد هدد به واد في بداية المعركة الانتخابية من اللجوء الى الجيش اذا لم ينته نظام الرئيس عبدو ضيوف.

كما ان العملية الانتخابية والحرية في الانتخابات افرزت حالة صحية للمستقبل هي ان صعوبة الانفراد بالسلطة من قبل أي حزب سياسي في السنغال اصبحت صعوبة الحصول على الاغلبية المطلقة. ويرجح قيام حكومات ائتلافية مما يساعد على تقاسم السلطة، وهذا يساعد على ضمان تحقيق الاستقرار

الخاصة لعب دوراً كبيراً في الانظمة السياسية ومن جعلتها السنغال، فقد عملت السياسة الامريكية في افريقيا، حيث ان مصلحتها اساساً اقتصادي تتوجه نحو الاسواق الافريقية باعتبارها ناشئة وبكر، وبنفس الوقت تردك ان مصالحها في القارة ليست طويلة المدى وغير متواصلة، اما بخصوص فض المنازعات الافريقية، لا تريد الولايات المتحدة ان تدخل في المنطقة الخطرة في القارة لانها لا تريد التدخل بقدر ما تريد الحفاظ على ارواح المواطنين الامريكيين، كما ان المصالح الفرنسية في القارة موزعة اقتصادياً وثقافياً واستراتيجياً ودبلوماسياً، وهناك آليات بدون قواعد عسكرية في عام ١٩٦٠ تزيد على المائة قاعدة عسكرية في القارة الافريقية والسنغال تعتبر اهم مركز للادارة الفرنسية الا ان ارتفاع التكلفة والتطور التكنولوجي في الوسائل العسكرية وتطور الانظمة الافريقية ذاتها، دفع فرنسا الى تصفية هذه القواعد، وهي وصلت الى ٦ قواعد فقط فضلاً الى اقامة اكااديمية عسكرية في السنغال. ووقعت اتفاقيات الدفاع العسكري والتعاون والمعونة الفنية، كل هذه اثرت على التعددية السياسية والحزبية في السنغال^{٣٩}.

الميناسي والسلم الاجتماعي، وارضاء زعامة الصفوة الافريقية في اقتسام السلطة الى تعتبر من مخلفات الماضي خلال الحقبة الاستعمارية وليس من المستبعد ان تتمتع السنغال مستقبلاً قيام صيغة التعايش بين رئيس الدولة ينتمي الى حزب فاز بالانتخابات ورئيس وزراء ينتمي الى الحزب المعارض على الطريقة الفرنسية المألوفة منذ عام ١٩٨١. كما ان نتائج الانتخابات الاخيرة فرضت على كافة اطراف المعادلة السياسية بالسنغال حتمية التجديد للمسرح السياسي بكل مكوناته وخاصة لدى نمطية الرئيسين حيث، يتعين على الحزب الاشتراكي ان يستفيد من كافة الاخطاء وان يقيم الدرس والنكسة التي مر بها، الانشقاقات ولمنع المزيد منها وتشرذم الحزب وانقسامه واستعادة قوته وقاعدته الانتخابية، ولمرحلة ما بعد عبدو ضيوف بكل ثقله المحلي والاقليمي والدولي مما يجعل الحزب في مشكلة وقتية لحين تهيئة خليفة له ووضع برنامج جديد وتبريز الاولويات وتوزيع القيادية، وتحجيم التشاجر المتعطشة للسلطة مثل (عثمان تانورنياج-السكرتير العام للحزب) الذي يمثل كل الانقسامات التي شهدتها الحزب. كما يمكن ان تكون نفس المشكلة بالنسبة الى الحزب الديمقراطي السنغالي الذي يرأسه الشيخ عبد اللاي واد (٧٤) عاماً سيلقي نفس المشكلة وهي تهيئة خليفة من العناصر الشابة التي لها القدرة على قيادة الحزب

والدولة التي يرأسها حالياً عبد اللاي واد ولديه القدرة على مواصلة العطاء، خاصة وان الرئيس اعلن ربما انه غير قادر على اكمال فترته (ولايته الدستورية)، وقد يتنحى لغيره من القيادات الشابة، وربما تكون هذه الانتخابات سبب في تقليص مدة الرئاسة الى خمس سنوات بدلاً من سبعة دستورياً وقصر حق الترشيح لرئاسة الجمهورية لفترتين على الأكثر ولجراء تعديلات هيكليّة بالنسبة لمجلس النواب والشيوخ وتعديل سلطاتهما الدستورية، وهنا فقد انكسرت الجرة على راس عبدو ضيوف حيث خسر الانتخابات وجاء الى السلطة بدلاً منه عبد اللاي واد الذي ينتظر ان تكون توجهاته اكثر اقتراباً من الخط الأمريكي عما كان عليه الحال في زمن الرئيس ضيوف-الذي يعتبر صديقاً حميماً لفرنسا كما يساعد على ترجيح تحالف واد مع مصطفى نياس مما سيزيد من تطلعات الولايات المتحدة لتحقيق مزيد من التغلغل في معازل النفوذ الفرنسي في الجنوب من الصحراء ومما يعيد الى الازهان جولة الرئيس الاميركي كلينتون في آذار من عام ١٩٩٨ التي كانت السنغال هي الدولة الفرانكوفونية الوحيدة ضمن ٦ دول انجلوفونية شملتها الزيارة. ومن خلال الدراسة والتحليل نجد انعكاسات نتائج هذه الانتخابات على الصعيدين المحلي والاقليمي

والدولي كثيرة جداً فنشير على وجه الخصوص الى:

١. انها اكدت مصداقية السنغال كأعرق دولة ديمقراطية في القارة الافريقية.

٢. قدمت نموذجاً مثالياً يحتذى به سواء من حيث الحرية والنزاهة والموضوعية.

٣. اوضحت نكران الذات بالنسبة للتمسك بالسلطة وكذلك الالتزام والحرية لجميع المرشحين ورد الفعل العقلاني الذي اظهره الرئيس ضيوف في اعقاب ظهور النتائج، حيث كان اول المهنيين لخصمه الشيخ عبد اللاي واد متمنياً له النجاح والتوفيق في مهام منصبه.

٤. اكد الرئيس ضيوف بعمله واجابته وحياده حرصاً على تحقيق نزاهة الانتخابات مكنياً ادعاءات عبد اللاي واد في تزوير الانتخابات السابقة، مما كان يدفعه الى استعمال العنف، التي افقدته بعض الشعبية اللازمة.

٥. كانت تثير اعمال العنف في الماضي مخاوف البعض من احتمالات تولي الرئيس واد السلطة.

٦. ان اختفاء الرئيس عبدو ضيوف عن المسرح السياسي افقد فرنسا حليفاً تاريخياً وصديقاً لا يعوض، وظهور عبد اللاي واد حليف الولايات المتحدة الامريكية حيث بدأ يستقطب الاموال الامريكية والشركات متعددة

الجنسيات وغيرها. وفقدان فرنسا لاصدقائها زعماء ورؤساء في القارة الافريقية: هايباريمانا (رواندا) يوافيه (ساحل العاج) ومويوتو (زائير) وهذا يفقد فرنسا نفوذها في القارة.

٧. ان القيادات الدينية ذات النفوذ والفاعلية في تصديها للاستعمار الفرنسي، ودافعوا عن الهوية الاسلامية في السنغال مثل (جماعة عباد الرحمن-جمعية النهضة الاسلامية-الاتحاد القومي الاسلامي) واعطوها تطالب باعتبار دين الدولة الرسمي الاسلام في السنغال، وتعارض سياسة الدولة بشكل علماني. كما ان القيادات والتيارات ذات القاعدة الكبيرة هي غير فعالة في فرض اهدافها.. كما ان احزاب المعارضة هي احزاب صغيرة وغير مؤثرة باستثناء الحزبين الرئيسيين الحزب الاشتراكي والحزب الديمقراطي السنغالي والحزب الذي يقوده نيديان سي حزب التضامن الاسلامي في السنغال اضافة الى بقية المنظمات الاسلامية (الجمعية الثقافية الاسلامية)-في مدينة سانت لويس عام ١٩٣٠). والتي تعتبر منظمة اسلامية-جمعية تأخي المسلم الصالح ١٩٣٧-الاتحاد الثقافي الاسلامي في السنغال عام ١٩٦٢ وتضم اكثر من ٣٢ جمعية اسلامية-الى جانب ذلك هناك

تيارات واحزاب وجمعيات مسيحية متعددة (المجموعات المسيحية الجديدة- والمدارس الاكليريكية لتلقي الدعات الكهنوتية- وراهبات محلية للنساء- اخوات قلب مريم المقدس- واخوان يوسف المقدس.. وبالرغم من كل هذه الامور المتشابكة والدقيقة هناك الحوار والتكاتف بين المسلمين-المسيحيين وهو حوار حقيقي اعمق من اللقاءات العفوية التي تفرضها الظروف واحداث الحياة اليومية، حوار ولد من الرغبة في اغناء التعاون اليومي، على مستوى الايمان، مما ساء بين المسلمين والمسيحيين في السنغال تعايش سلمي دام طيلة الفترة، ان من طبيعة السنغالي الاهتمام بعدم الاصطدام بأي من الأحزاب وعدم التدخل في شؤون غيره الشخصية، واخيرا ان علمانية دولة السنغال، تضمن وحدة وفعالية التربية الوطنية لاغناء المساهمات المختلفة.. كما ان الأهداف الطارئة مثل إحداث رجال الأمن التي نجم عنها تمرد رجال الأمن، مما جعل رئيس الجمهورية يستعين برجال الدرك للحفاظ على الأمن، على اثر قرار عدلي (بالسجن لمدة سنتين مع غرامة ١٢٠ ألف فرنك بحق اثنين من رجال الأمن)، بعدما عذبا احد المساجين السنغاليين، والذي يبلغ عددهم ٦ الآلاف و ٢٦٠ مئتان وستون شرطيا-وطلبت منهم تسليم اسلحتهم فوراً والامتناع عن ارتداء الزي الرسمي والبقاء في منازلهم حتى اشعار اخر- الا ان الفرار لم يحسم

الموقف مما جعل المصادمات بين الأمن والدرك-كما عزل وزير الداخلية-وبقية السنغال بدون شرطة- وكانت هذه الاحداث بدوافع سياسية لغرض اظهار عبء ضيوف عاجزا عن التمسك بزمام الامور. في الوقت الذي يقصد فيه فقدان السيطرة على اجهزة الحزب الذي اوصلته الى الحكم.. ولكن عبء ضيوف رد بعنف وبسرعة ليقطع الطريق على هذه المحاولات بشكل جذري، والظهور بمظهر تطویر الديمقراطية في المستقبل، كما انه فتح الباب على مصراعيه لتأسيس الاحزاب دون قيد او شرط، ويجدد شعبية الرئيس الذي كرس تجربته الديمقراطية، كذلك الصراع السنغالي الموريتاني وصل الى درجة الحرب بين البلدين وبحكمة وبأسطة وتسامح وتنازل كل من الطرفين تمكن من احتواء الازمة وادارتها بشكل ذكي والتغلب على الاوضاع اضافة الى العديد من الازمات في ميدان التنمية السياسية ومن اهمها ازمة الديمقراطية، ازمة الشرعية السياسية، ازمة الاندماج الوطني والسياسي وترتبط كل هذه الازمات ببعضها البعض، كما ترتبط بالازمات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعاني منها هذه الدول ويعبر هذا الارتباط عن طبيعة العملية التنموية باعتبارها عملية كلية شاملة متعددة الابعاد واساسها التفاعل

الديناميكي المستمر بين ابعادها المتنوعة..

ان كل هذا يرجع الى النظام السياسي والمؤسسات الدستورية والديمقراطية وسيادة القانون والحرية التي يتمتع بها الشعب السنغالي، اضافة الى القواعد السياسية ومنطق النضال على كافة المستويات يستوجب على كل شخص او زعيم منتخب ان يظهر شجاعته وجسارته بشكل واضح اكثر من أي وقت مضى وان يتقبل المخاطرة السياسية والابتعاد عن الفكر المصلحي..

كما ان الصراعات المحلية، وضعف الحكومات المحلية، ووجود عناصر الجيش المتخلفة والفاصلة التي رأت في اراقة الدماء في الكثير من الدول الافريقية هو الطريق لضمان الهمنة على البلاد في المنطقة، وعلى طرق المواصلات وانسياب ثروات البلاد والموارد الاولى والتجارة- والمرتقة الذين يعيشون على اسباب الدمار والخراب في دول القارة وربما يستفيدون شخصياً من تصدير وتوريد السلاح ومستلزمات الحرب لهذه الدول، ويمكن لهذه البرامج التسليحية ان تحبط من جهود السلام في مناطق النزاع، ولو القينا نظرة سريعة الى جداول اعداد اللاجئين في الدول الافريقية لتبين لنا ان عدد اللاجئين من السنغاليين غينيا بيساو ٦,٢٠٠ شخص فقط ومنها من موريتانيا ٢٠ الف لاجئ قياساً للدول الافريقية التي تعتبر اقل دولة في المشاكل واكثر دولة مستقرة،

والسنغال حريصة على تسوية النزاعات ويجب تحقيقها مثل التنمية الاقتصادية، كما انها اقل مديونية من بقية دول القارة ولها مستقبل اقتصادي ذو نمو يزيد على ٤% كما انها تعمل على زيادة البعثات التعليمية وتركز على العلم لكي يسهم في وحدة السنغال بالمنطقة لان هذه الدول تحتاج الى خبرات وكوادر متخصصة في الاقتصاد والقانون والادارة والمالية وغيرها. وهذه التقنيات ستكون خير سفير للسنغال في تلك المناطق، ومن اجل ضمان وجود دور بارز ومؤثر للسنغال في المنطقة واستمرار اعتماد دول المنطقة على الولايات المتحدة الامريكية فقد كانت لزيارة الرئيس الامريكي والدعم والمساعدات والاتفاقية الاثر في ذلك، عموماً فان السنغال بالمقاييس الدقيقة وبالنسبة للدول الافريقية تعتبر قلعة مهمة للتجربة الديمقراطية الرائدة ولما تحقق في السنغال تصعب تحقيقه بالوقت الحاضر في الدول المجاورة للسنغال.

(١) والجدير بالذكر ان السنغال حصلت على استقلالها عام ١٩٦٠ بقيادة سنغور ونالت عضوية الامم المتحدة بنفس العام..
(٢) كما كان اول رئيس للجمهورية بعد استقلالها من فرنسا هو ليوبولد سيدار سنغور الذي ولد عام ١٩٠٦ والذي يعتبر من حكماء القارة الافريقية وشعرائها وادبائها والشخصيات السياسية المرموقة فيها، حيث قاد حركة النضال حتى الاستقلال، ثم تنحى عن الحكم عام ١٩٨١ الى عبدوضيوف، وانصرف الى قضايا

- ⁸ نهضة أفريقيا، مجلة مصرية، العدد ٢٩ السنة الثالثة، نيسان ١٩٦٠، ص ٤٤-٤٤.
- ⁹ جريدة الجمهورية العراقية، العدد ٥٧٤٢ في ١٤ ايار ١٩٨٥.
- ¹⁰ نهضة أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣-٤٥.
- ¹¹ جريدة الانباء، الكويت، العدد ٣٢٤١ في ٣ كانون الثاني ١٩٨٥.
- كذلك انظر: د. لطفي جعفر فرخ، الرئيس السنغالي عبدو ضيوف، بغداد، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، ١٩٨٥، ص ٤-٧.
- ¹² مجلة العباد اللبنانية، العدد ٢١٢ بتاريخ ١٩-٢٥ حزيران ١٩٨٥.
- ¹³ جريدة المشرق (لندن)، العدد ١٥٥٧ في ٤ آذار ١٩٨٣.
- ¹⁴ الانترنت: <http://www.google.htm>.
- ¹⁵ مجلة الوطن العربي، العدد ١٩٣ بتاريخ ٢٤-٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٠، ص ٧-٧.
- كذلك، لمزيد من التفاصيل انظر مجلة الدستور لندن، العدد ٥٢٣ بتاريخ ٧ آذار ١٩٨٨.
- ¹⁶ جريدة الجمهورية العراقية، العدد ٦٥٠ في ١٢ آذار ١٩٨٨.
- كذلك ينظر الانترنت: <http://www.nap.edu/html/senegal.html>.
- ¹⁷ مجلة الاقلى (قبرص)، العدد ١٨٧ في ١٠ آذار ١٩٨٨، ولمزيد من التفاصيل انظر: الفابنشال تايمز، ترجمة جريدة الجمهورية، العدد ٦٨٨٧ في ٢٦ تموز ١٩٨٨.
- ¹⁸ المسيحية والاسلام في السنغال، مصدر سبق ذكره، ص ٣-٥.
- ¹⁹ القبس، العدد ٤٦٤٩ في ٢١ نيسان ١٩٨٥.
- ²⁰ المملكة المغربية، اتبعات امة، الجزء ٤٦ القسم الاول، ص ٣٠١-٣٠٤.

- الزنوج و افريقيا، وتوفي عام ٢٠٠١ بعد حياة دامت ٩٥ عاماً، توفي بتاريخ ٢٠ كانون الاول ٢٠٠١.
- ¹ محمد عبد الرحمن، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٠ نيسان، ٢٠٠٠، ص ١٢٣.
- ² الشيماء علي عبد العزيز، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٣، تموز، ١٩٩٨، ص ١٩٤.
- ³ جريدة القبس، حملة قومية لجعل اللغة العربية اللغة الرسمية في السنغال، العدد ٤٦٤٦ في ١٩ نيسان ١٩٨٥، لمزيد من التفاصيل انظر ايضاً:
- The Political Kingdom in Uganda** Princeton: Princeton University Press 1961, pp.4-20.
- ⁴ مجلة افريقيا المعاصرة الفرنسية، المسيحية والاسلام في السنغال، العدد ١٢٥، لسنة ١٩٨٣، ترجمة الهادي صالح، ص ٢-٣.
- (٥) شغل ستغور مؤسس جمهورية السنغال العديد من الوظائف بدأها كمدرس في فرنسا. ثم ضابطاً في الجيش الفرنسي، ثم اسر لدى الالمان في الحرب العالمية الثانية، وفي سنة ١٩٤٣ استردت حكومة الجنرال ديغول المؤقتة السلطة على افريقيا الغربية الفرنسية، والجنرال ديغول تقديره للدور الكبير الذي لعبه الافريقيون لاحتراز النصر. ديانتهم المسيحية، وثقافته الفرنسية، وهو من اقلية اثنية هي "السمر" لعلاقته مع الاسلام والاحزاب السياسية تهدف له الوصول الى السلطة وحكم البلاد فترة تزيد على العشرة سنوات. وقد الف العديد من القصائد عن افريقيا والرجل الاسود.
- ⁵ المصدر نفسه، ص ٢-٤.
- ⁶ عبد الحميد عبد النبي، القادة الافريقيون، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ص ١١٥-١١٦.
- ⁷ المصدر نفسه، ص ١١٥.

- 37 مجلة الافق (قبرص) مصدر سبق ذكره، العدد ١٨٧ في ١٠ اذار ١٩٨٨.
- 38 السياسة الدولية، اجلال رافت، العدد ٤ لسنة ٢٠٠١، ص ٢٣٨.
- 39 د. لطفي جعفر فرح، الرئيس السنغالي عيى ضيوف، مصدر سبق ذكره، ص ٥-١٢.

- 21 المسيحية والاسلام في السنغال، مصدر سبق ذكره، ص ١-٦.
- 22 د. اجلال محمود رافت، التجربة الديمقراطية في السنغال (القاهرة-الجمعية الافريقية-دراسات افريقية، نيسان، ١٩٧٩، ص ٩٤-٩٣.
- 23 نفس المصدر.
- ولمزيد من التفاصيل ينظر الدكتور حورية مجاهد، نظام الحزب الواحد في افريقيا، القاهرة، الشركة المصرية لفن الطباعة، مكتبة الانكلا المصرية، عبد المنعم مصلحين وشركاه، ١٩٧٧، ص ١٩-٢٢.
- 24 نفس المصدر، ص ٢٠-٢٣.
- 25 د. اجلال محمود رافت، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤-٩٥.
- 26 المصدر نفسه، ص ٩٦.
- 27 المصدر نفسه، ص ٩٤-٩٦.
- 28 المصدر نفسه، ص ٩١-٩٣.
- 29 المصدر نفسه، ص ٩٦-٩٧.
- 30 مجلة كل العرب، العدد ١٧٢، في ١١ كانون الاول ١٩٨٥، فرنسا.
- 31 جريدة الاهرام المصرية، العدد ٣٥٨٧٩ في ٧ اذار ١٩٨٥.
- 32 مجلة اخر ساعة المصرية، العدد ٢٦٢٨ في ٦ اذار ١٩٨٥.
- 33 جريدة النور العراقية، العدد ٥٦٧٦ في ١٥ كانون الاول ١٩٨٥.
- لمزيد من التفاصيل انظر ايضا: جريدة الراي العام، العدد ٧٩١٦ في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٨٥.
- وكذلك انظر ايضا مجلة المستقبل العدد ٤٥٦ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٥.
- 34 الانترنت

<http://www.education-yahoocom/reference/reference/fathii/sq/map.html>.

- 35 مجلة سطور المصرية، العدد ٤٥ اب ٢٠٠٠، ص ٣٤-٣٥.
- 36 د. اجلال محمود رافت، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤-١٠١٠.